No. 47029

Spain
and
Libya

Agreement between the Kingdom of Spain and the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya on the promotion and reciprocal protection of investments. Madrid, 17 December 2007

Entry into force: *1 August 2009 by notification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic and Spanish*[1]

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Spain, 29 January 2010*

Espagne
et
Libya

Accord entre le Royaume d'Espagne et la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste relatif à la promotion et à la protection réciproque des investissements. Madrid, 17 décembre 2007

Entrée en vigueur : *1er août 2009 par notification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe et espagnol*[1]

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Espagne, 29 janvier 2010*

[1] The English authentic text was not submitted. Translation provided herein.—Le texte authentique en langue anglaise n'a pas été soumis. La traduction est imprimée.

المادة (13)

تعديل الاتفاقية

يمكـــن تعـــديل أي بند من بنود هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين ، وتدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ في التاريخ الذي يقوم الطرفان المتعاقدان بتبادل أخطار استكمال الإجراءات القانونية .

المادة (14)

الدخول حيز التنفيذ والمدة والانتهاء

1- تـــدخل هـــذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي تاريخ استلام آخر أخطار الذي يفيد بإتمام الإجراءات القانونية اللازمة .

2- تـــسري هذه الاتفاقية لمدة عشرة سنوات ، وتجدد لفترة غير محددة ، ما لم يبدي أحد الطرفين أخطار الطرف الأخر كتابياً رغبته في إنهاء العمل بها قبل سنة من تاريخ الإنـهاء .

3- تبقي المواد من (1) إلى (13) من هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للاستثمارات التي تمت قبل تاريخ إنهاء العمل بها ، لمدة عشر سنوات إضافية من تاريخ الإنـهاء .

حـــررت ووقعـــت هـــذه الاتفاقية في مدريد يوم الاثنين الموافق 17 الكانون (ديسمبر) 1375 و.ر. (2007 مـــسيحي) مـــن نـــسختين أصليتين باللغتين العربية والأسبانية ، وكلاهما متساو في القوة القانونية .

عن
المملكة الإسبانية

ميغيل أنخل موراتينوس
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

عن
الجماهيرية العظمى

عبدالرحمن محمد شلقم
أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال

2- إذا لـم يـتم تـسوية هذه النزاعات بالطرق الودية خلال ستة أشهر من تاريخ الأخطار الكتابي المشار إليه في الفقرة 1 من هذه المادة ، يمكن رفع هذا النزاع باختيار المستثمر إلى :

- محكمة مختصة لدى الطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار في إقليمه ، أو
- هيئة تحكيم يتم تشكيلها بالخصوص بموجب لوائح التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة المختصة بالقانون التجاري الدولي (UNCITRA) ، أو
- المركـز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار (CIDAI) الذي تأسس بموجب (معاهدة تسوية النزاعات الخاصة بالاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى) التي قدمت للتوقيع في واشنطن بتاريخ 1965/3/18 مسيحي في حالة انضمام الطرفين المتعاقدين لهذه الاتفاقية ، وفي حالة ما كان أحد طرفي النزاع غير منضم لهذه الاتفاقية ، تتم تسوية النزاع على أساس لائحـة الآلـية المكملـة لإدارة إجـراءات المصالحة والتحكيم والاستشارة للمركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (CIDAI) .

3- يكـون التحكـيم علـى أسـاس أحكام هذه الاتفاقية والقانون الوطني للطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار في إقليمه ، ويشمل ذلك اللوائح المتعلقة بقانون المنازعات واللوائح ومبادئ القانون الدولي بشكل عام كل ما كان ذلك ممكناً .

4- لا يمكـن لأي طـرف متعاقد المرافعة للدفاع عن نفسه بأن التعويض عن الأضرار أو غيره من التعويـضات عن كل أو بعض من الأضرار قد استلمها أو سيستلمها المستثمر طبقاً لعقد تأمين أو ضمان .

5- تكـون قرارات التحكيم نهائية وملزمة لطرفي النزاع ، ويلتزم كل طرف متعاقد بتنفيذ القرارات طبقاً لتشريعاته الوطنية .

المادة (12)
مجال التطبيق

يـتم تطبـيق هـذه الاتفاقـية علـى الاستثمارات التي تمت قبل أو بعد دخولها حيز التنفيذ من قبل مـستثمري كل طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الأخر ، ولا تطبق هذه الاتفاقية على النزاعات التي وقعت قبل دخولها حيز التنفيذ .

2- إذا لـم تـتم تـسوية النزاع بهذه الطريقة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ بدء التفاوض ، يتم إخضاع النزاع للتحكيم بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين .

3- يـتم تـشكيل هيئة التحكيم بالطريقة التالية : يعين كل طرف متعاقد محكماً ، ويختار المحكمان مواطن من بلد ثالث رئيساً لهذه الهيئة ، على أن يتم تعين المحكمين خلال ثلاثة أشهر والرئيس خـلال خمـسة أشهر من التاريخ الذي يقوم فيه أحد الطرفين المتعاقدين بأخطار الطرف الآخر برغبته في إخضاع النزاع لهيئة التحكيم .

4- فـي حالة عدم إتمام التعيينات اللازمة في المدد المحددة في الفقرة 3 من هذه المادة يمكن لأي مـن الطـرفين المـتعاقدين في غياب أي اتفاق أخر بدعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعييـنات اللازمة ، إذا كان الرئيس من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين أو يكون ممنوعاً من القـيام بهـذه المهمة ، يتم دعوة نائب الرئيس للقيام بالتعيينات اللازمة ، إذا كان نائب الرئيس مـن مواطنـي أحـد الطرفين المتعاقدين أو كان ممنوعاً هو أيضاً من القيام بهذه المهمة ، يتم دعـوة عـضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في الأقدمية وليس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين للقيام بالتعيينات اللازمة .

5- تـصدر هيـئة التحكـيم قرارها بناءً على الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وكذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي المعترف بها بشكل عام .

6- تقوم هيئة التحكيم بوضع إجراءاتها الخاصة بها ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان خلاف ذلك .

7- تـتخذ هيـئة التحكـيم قرارها بأغلبية الأصوات ويكون قرارها نهائياً وملزماً لكل من الطرفين المتعاقدين.

8- يـتحمل كـل طرف من الطرفين المتعاقدين مصاريف محكمه الذي أختاره والمصاريف المتعلقة بتمثـيله في مداولات التحكيم ، ويتحمل الطرفان المتعاقدان بالتساوي التكاليف الأخرى بما فيها أتعاب الرئيس .

المادة (11)

تسوية النزاعات بين الطرف المتعاقد ومستثمرو الطرف المتعاقد الآخر

1- النـزاعات التـي تقـع بين مستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين والطرف المتعاقد الآخر حول التـزامات هـذا الطرف الأخير بموجب هذه الاتفاقية فيما يخص استثمار ذلك المستثمر ، يقوم المـستثمر بأخطار الطرف المتعاقد الأخير بذلك كتابياً ، ويسعى الطرفان المعنيان بقدر الإمكان تسوية هذه النزاعات بالطرق الودية بالتفاوض .

4- اعتـــرافاً بحق كل طرف في وضع سياساته وأولوياته المحلية المتعلقة بحماية وتطوير البيئة لا يفـــسر مـــا ورد في هذه الاتفاقية على إنه يمنع أحد الطرفين المتعاقدين من تعديل أو تبني أي إجـــراءات مطابقـــة لهـــذه الاتفاقـــية من أجل ضمان مناشط الاستثمار بشكل يأخذ في الاعتبار الانشغالات البيئية ، على أن لا يتم تطبيق مثل هذه الإجراءات بشكل تعسفي أو غير مبرر ، ولا تمـــس جوهـــر الحقـــوق المنـــصوص عليها في هذه الاتفاقية ، وبناءً عليه فإن على الطرفين المـــتعاقدين بـــذل جهـــودهما لـــضمان أن تحـــتوي القوانين حماية البيئة على مستويات عالية والاستمرار في تحسين تلك القوانين .

5- يعترف الطرفان المتعاقدان بأنه من غير المناسب تشجيع الاستثمار بالتراخي في تطبيق القوانين المحلـــية المتعلقة بالبيئة ، وبناءً عليه فإن على كل طرف متعاقد بذل جهوده لضمان عدم إلغاء تلـــك القوانـــين أو عـــرض إلغائها أو وضع استثناءات في تطبيقها بهدف تشجيع الاستثمارات والحفاظ عليها وتوسيعها في إقليمه .

المادة (9)

التنازل لصالح الغير

فـــي حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين أو جهازه المختص بدفع مبلغ بموجب تعويض أو ضمان أو عقـــد تأمين ضد الأخطار غير التجارية المتعلقة باستثمار ما قام به أحد مستثمريه في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فإن الطرف الأخير يعترف بالتنازل عن أية حقوق أو مطالب من قبل ذلك المستثمر أمام الطرف الأول أو جهازه المختص ، وحق الطرف المتعاقد الأول أو جهازه المختص بموجب هذا التنازل في ممارسة أية حقوق ومطالبات بنفس مستوى ذلك المستثمر ، هذا التنازل سيمكن الطرف المـــتعاقد الأول أو جهازه المختص من ان يكون المستفيد المباشر من أي مبالغ يتم دفعها للتعويض عن الضرر أو أي تعويض آخر يكون من حق المستثمر .

المادة (10)

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

1- يـــتم تـــسوية أي نـــزاع يقع بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بقدر الإمكان بالتفاوض عبر القنوات الدبلوماسية .

فـــإن على هذا الطرف الأخر استرجاع هذه الاستثمارات أو التعويض عنها بشكل عاجل وكاف وفعلى في كلا الحالتين ، ويتم تحويل المبالغ الناتجة عن ذلك بدون قيود .

المادة (7)
التحويلات

1- يـــضمن كـــل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل كافة المبالغ المتعلقة باستثماراتهم ، وتشمل هذه التحويلات بشكل خاص :

أ- رأس المال الابتدائي والمبالغ الإضافية للمحافظة أو لزيادة الاستثمار .

ب- عائدات الاستثمار كما تم تحديدها في المادة (1) .

ج- مبالغ سداد القروض المتعلقة بالاستثمار .

د- التعويضات المنصوص عليها في المادتين (5) و (6) .

ه- المبالغ المحصلة من البيع الجزئي أو الكلي للاستثمار أو تصفيته .

و- مـــبلغ مناســـب للـــدخل و آخـــر لتسديد رواتب العاملين المتعاقد معهم من الخارج ولهم علاقة بالاستثمار .

2- تـــتم التحويلات بموجب هذه الاتفاقية بدون تأخير وبعملة قابلة للتحويل وبالسعر المعمول به في تاريخ التحويل .

المادة (8)
تطبيق الأحكام الأخرى

1- يتم تطبيق اللوائح العامة أو المحددة المنصوص عليها في تشريعات أحد الطرفين المتعاقدين أو التـــزاماته بمـــوجب القانـــون الدولـــي الساري سواء القائمة أو التي تظهر فيما بعد التي تمنح استثمارات مستثمري الطرف الآخر معاملة أفضل من تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

2- شـــروط المعاملـــة الأكثر تفضيلاً غير تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية التي يوافق على منحها أحد الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف الأخر سوف لن تتأثر بهذه الاتفاقية .

3- لـــن يؤثـــر مـــا نصت عليه هذه الاتفاقية على بنود المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والصناعية السارية المفعول في تاريخ التوقيع عليها .

تحسب قيمة الاستثمار المصادر بالعملات القابلة للتحويل وبسعر التحويل في تاريخ التقييم ، ويشمل التعويض الفائدة بالسعر التجاري المنصوص عليها بشروط السوق المعنية بعملة التقييم من تاريخ المصادرة إلى تاريخ الدفع ، ويتم دفع التعويض بدون تأخير والقيام به فعلياً وتحويل قيمته بدون قيود .

للمستثمر المتضرر الحق بموجب قانون الطرف المتعاقد الذي قام بالمصادرة في إجراء مراجعة سريعة لحالته من قبل هيئة قضائية أو أية سلطة أخرى مختصة ومستقلة عن ذلك الطرف المتعاقد بما في ذلك تقييم استثماره ودفع التعويض طبقاً للمبادئ المنصوص عليها في هذه المادة .

عند قيام الطرف المتعاقد بمصادرة أصول أية شركة تم تأسيسها بموجب القانون الساري في أي جزء من إقليمه والتي يمتلك فيها مستثمرو الطرف المتعاقد الأخر حصصاً يتم تطبيق بنود هذه المادة لضمان سرعة أو كفاية وفعالية التعويض لمستثمري الطرف الآخر المتعاقد المالكين لهذه الحصص .

المادة (6)

التعويض عن الخسائر

1- مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين الذين تعرضت استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لخسائر نتيجة حروب أو صراعات مسلحة أخرى أو بسبب إعلان حالة طوارئ وطنية أو اضطرابات أو أعمال شغب مدني أو أية حوادث مشابهة ، يقوم الطرف المتعاقد الآخر بمنحهم تعويضات مثل إعادة أملاكهم أو التعويضات عن الضرر الجزئي أو الكلي أو أية تسوية أخرى لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو مستثمري دولة ثالثة ، مع تطبيق المعاملة الأكثر فائدة على المستثمر المتضرر ، ويتم تحويل المبالغ الناتجة عن ذلك بدون قيود .

2- بالإضافة إلى ما نصت عليه الفقرة 1 فإن مستثمري أحد الأطراف المتعاقدة الذين في أي من الأوضاع المنصوص عليها في تلك الفقرة الذين يعانون من خسارة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة :

أ- مصادرة استثماراتهم أو جزء منها من قبل قوات أو سلطات الطرف الآخر .

ب- تدمير استثماراتهم أو جزء منها من قبل قوات أو سلطات الطرف الآخر لم تستدعيها ضرورة الوضع .

المادة (4)
المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية

يعامل كل طرف من الطرفين المتعاقدين داخل إقليمه استثمارات مستثمري الطرف الآخر معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها للاستثمارات التي يقيمها مستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة على أن تطبق المعاملة الأفضل على المستثمر المعني .

يمنح كل طرف من الطرفين المتعاقدين داخل إقليمه مستثمري الطرف الآخر فيما يتعلق بإدارة واستخدام والتصرف في استثماراتهم معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة على أن تطبق المعاملة الأفضل على المستثمر المعني .

المعاملة التي يتم منحها بموجب الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة لا تعني إلزام أحد الطرفين المتعاقدين منح مستثمري الطرف الآخر واستثماراتهم فائدة أي معاملة أو تفضيل أو مزايا ناتجة عن :

أ- عضويته أو اشتراكه في منطقة تجارية حرة قائمة أو ستقام في المستقبل أو اتحاد جمركي أو اقتصادي أو مالي أو أية اتفاقيات مشابهة بما في ذلك الأشكال الأخرى للمنظمات الاقتصادية الإقليمية .
ب- أية اتفاقيات أو ترتيبات دولية تتعلق كلياً أو أساساً بتشريع ضريبي أو أي تشريع محلي يتعلق كلياً أو أساساً بالضرائب .

المادة (5)
مصادرة الاستثمارات

لا تخضع استثمارات مستثمري أحد الطرفين في إقليم الطرف الآخر للتأميم أو المصادرة أو لأية إجراءات لها نفس تأثير التأميم أو المصادرة ما عدا التي تستدعيها المصلحة العامة بموجب أجراء قانوني وعلى أساس غير تمييزي مقابل دفع تعويض سريع ومناسب ونقدي .

يحدد هذا التعويض بالقيمة السوقية للاستثمار المصادر مباشرة قبل وقوع المصادرة أو قبل الإعلان عن المصادرة حسب الأولوية (الذي يشار إليه لاحقاً بتاريخ تحديد القيمة) .

مصطلح (القانون البيئي) يعني مجموعة القوانين والتشريعات والأحكام الخاصة بها النافذة لدى الطرفين المتعاقدين والتي تهدف أساساً إلى حماية البيئة أو دفع الضرر عن حياة أو صحة إنسان أو حيوان أو نبات .

المادة (2)
تشجيع وقبول الاستثمارات

يشجع كل طرف من الطرفين المتعاقدين داخل إقليمه وأراضيه بقدر الإمكان استثمارات مستثمري الطرف الآخر ويقبل كل طرف متعاقد بمثل هذه الاستثمارات وفقاً لقوانينه وتشريعاته .

عندما يقبل كل طرف من الطرفين المتعاقدين استثماراً ما داخل إقليمه ، يمنح طبقاً لقوانينه وتشريعاته التراخيص اللازمة المتعلقة بهذا الاستثمار ، ويبرم الاتفاقيات والعقود الخاصة بالمساعدات الفنية أو التجارية أو الإدارية ، ويبذل كل طرف متعاقد جهوده من أجل إصدار التراخيص اللازمة المتعلقة بنشاطات المستشارين وغيرهم من الموظفين المتخصصين بغض النظر عن جنسياتهم .

المادة (3)
حماية الاستثمارات

تمنح الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف الآخر معاملة منصفة وعادلة ويتمتعون بالحماية والأمن التام .

لا يعرقل أي من الطرفين بأي شكل من الأشكال بإجراءات غير مبررة أو تمييزية إدارة أو المحافظة على أو استعمال أو الاستفادة أو التصرف في مثل هذه الاستثمارات ، وعلى كل طرف من الطرفين المتعاقدين الإيفاء بكافة الالتزامات التي قبل بها كتابياً فيما يتعلق باستثمارات مستثمرين الطرف المتعاقد الآخر .

ب- حصص وأسهم وسندات الشركات أو أي شكل أخر من أشكال المشاركة في الشركات أو المؤسسات التجارية .

ج- المطالب المالية أو أي عمل بموجب عقد ذو قيمة اقتصادية مرتبط بالاستثمار .

د- حقوق الملكية الفكرية والصناعية والعمليات الفنية والمعرفة والأرصدة التجارية .

ه- حقوق القيام بنشاطات اقتصادية أو تجارية يمنحها القانون أو بموجب عقد ، ويشمل امتيازات البحث أو الاستفادة من واستخراج أو استغلال الموارد الطبيعية .

الاستثمارات التي تتم في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين من قبل شركة تتبع نفس الطرف المتعاقد والتي يملكها أو يديرها فعلياً بواسطة مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر تعتبر مثل استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الأخير في حالة ما تمت طبقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها لدى الطرف الأول .
أي تغير في شكل الأصول المستثمرة أو التي يعاد استثمارها لا يؤثر على شكلها كاستثمار .

مصطلح (مستثمر) يعني أي مواطن أو شركة تابعة لأحد الطرفين المتعاقدين يقوم باستثمارات في أراضي الطرف الأخر .

مصطلح (مواطن) يعني الأشخاص الطبيعيين الذين يعتبرون وفق قانون الطرف المتعاقد إنهم من رعاياه.

مصطلح (شركة) يعني الأشخاص الاعتباريين أو أية هيئة اعتبارية أخرى مشكلة أو منظمة بموجب القانون المطبق من قبل الطرف المتعاقد ولديه مقر دائم في إقليم نفس الطرف المتعاقد كما هو الحال بالنسبة للشركات المساهمة أو الشركات المشتركة أو جمعيات أصحاب الأعمال .

مصطلح (عائدات) يعني المبالغ الناتجة عن استثمار ما والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر : الأرباح وحصص أرباح الأسهم والفوائد وفائض رأس المال وعوائد الاختراعات .

مصطلح (إقليم) يعني الأراضي والمياه الداخلية والبحار الإقليمية لأي طرف متعاقد وكذلك المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الممتد خارج حدود المياه الإقليمية لأي طرف متعاقد التي تخضع لسلطاته والحقوق السيادية طبقاً للقانون الدولي .

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية بين
المملكة الأسبانية
و الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
بشأن تشجيع حماية الاستثمارات المتبادلة

إن مملكة إسبانيا
والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
ويشار إليهما فيما بعد بـــ (الطرفين المتعاقدين).

رغبة منهما في تعزيز التعاون الاقتصادي على أساس المصلحة المتبادلة لكلا البلدين .
وسعياً منهما لخلق فرص سانحة للاستثمارات التي يقوم بها أحد الطرفين في أراضي الطرف الأخر .
وأخذاً في الاعتبار انشغالهما بالمسائل المتعلقة بالبيئة .

اتفق الطرفان على تحقيق هذه الأهداف بدون أحداث خلل في التدابير الصحية والأمنية والبيئية المطبقة بوجه عام .

وإدراكاً منهما بأن تشجيع وحماية الاستثمارات طبقاً لهذه الاتفاقية من شأنه ان يشجع المبادرات في هذا المجال .

اتفق الطرفان على ما يلي :

المادة (1)
التعريفات

بالنسبة لأغراض هذه الاتفاقية :
مـصطلح (اسـتثمار) يعني جميع أنواع الأصول التي يتم استثمارها من قبل أحد الطرفين المتعاقدين في أراضـي الطـرف الأخر وفقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها في البلديـن وخاصـة علـى سبيـل المثـال لا الحصر :
أ- الأمـلاك المـنقولة والثابـتة وأية حقوق أخرى مثل الرهونات العقارية والالتزامات والتعهدات وأية حقوق مشابهة .

[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

ACUERDO ENTRE EL REINO DE ESPAÑA Y LA GRAN JAMAHIRIYA ÁRABE LIBIA POPULAR SOCIALISTA PARA LA PROMOCIÓN Y PROTECCIÓN RECÍPROCA DE INVERSIONES

El Reino de España

y

la Gran Jamahiriya Árabe Libia Popular Socialista,

En adelante denominados "las Partes Contratantes",

Deseando intensificar la cooperación económica en beneficio mutuo de ambos Estados,

Proponiéndose crear condiciones favorables para las inversiones realizadas por inversores de una Parte Contratante en el territorio de la otra Parte Contratante,

Teniendo en cuenta la preocupación que comparten por el medio ambiente, las Partes Contratantes están de acuerdo en que esos objetivos pueden lograrse sin detrimento de las medidas de aplicación general en materia de salud, seguridad y medio ambiente,

y

Reconociendo que la promoción y protección de inversiones en virtud del presente Acuerdo estimulará las iniciativas en este ámbito,

Han convenido en lo siguiente:

ARTÍCULO 1
DEFINICIONES

A los efectos del presente Acuerdo:

1 Por "inversión" se entenderá todo tipo de activos invertidos por inversores de una Parte Contratante en el territorio de la otra Parte Contratante de conformidad con las leyes y reglamentos de esta segunda Parte Contratante, incluidos en particular, aunque no exclusivamente, los siguientes:

a) la propiedad de bienes muebles e inmuebles, así como otros derechos reales, tales como hipotecas, gravámenes, prendas y derechos similares;

b) las participaciones, acciones y obligaciones de una sociedad o cualquier otra forma de participación en una sociedad o empresa comercial;

c) el derecho a aportaciones monetarias o a cualquier otro tipo de prestación en virtud de un contrato que tenga un valor económico y que esté relacionada con una inversión;

d) derechos de propiedad intelectual e industrial; procesos técnicos, conocimientos técnicos (*know-how*) y fondo de comercio;

e) derechos para emprender actividades económicas y comerciales otorgados por la ley o en virtud de un contrato, incluidas las concesiones para la prospección, cultivo, extracción o explotación de recursos naturales.

Las inversiones realizadas en el territorio de una Parte Contratante por cualquier sociedad de esa misma Parte Contratante que sea propiedad o esté controlada efectivamente por inversores de la otra Parte Contratante se considerarán también inversiones realizadas por inversores de la segunda Parte Contratante siempre que se hayan efectuado de conformidad con las leyes y reglamentos de la primera Parte Contratante.

Ningún cambio en la forma en que se inviertan o reinviertan los activos afectará a su carácter de inversión.

2 Por "inversor" se entendera cualquier nacional o empresa de una de las Partes Contratantes que realice inversiones en el territorio de la otra Parte Contratante

a) por "nacional" se entendera toda persona fisica que se considere nacional con arreglo a la legislacion de dicha Parte Contratante,

b) por "empresa" se entendera toda persona juridica o cualquier otra entidad juridica, constituida u organizada de conformidad con la legislacion aplicable de esa Parte Contratante y que tenga su domicilio social en el territorio de esa misma Parte Contratante, como las sociedades anonimas, las sociedades colectivas o las asociaciones mercantiles,

3 Por "rentas" se entenderan los importes producidos por una inversion y comprenderan en particular, aunque no exclusivamente, los beneficios, dividendos, intereses, plusvalias, canones y honorarios,

4 Por "territorio" se entendera el territorio terrestre, las aguas interiores y el mar territorial de cada Parte Contratante, asi como la zona economica exclusiva y la plataforma continental que se extienden fuera de los limites del mar territorial de cada una de las Partes Contratantes sobre las cuales tengan jurisdiccion y/o derechos soberanos, o puedan tenerlos, de conformidad con lo dispuesto en el derecho internacional

5 Por " legislacion medioambiental" se entendera las leyes y reglamentos, o las disposiciones contenidas en ellos, en vigor en las Partes Contratantes, cuyo proposito principal sea la proteccion del medio ambiente o la prevencion de riesgos contra la vida o la salud de las personas, animales o plantas

ARTICULO 2
PROMOCION Y ADMISIÓN DE INVERSIONES

1 Cada Parte Contratante, en la medida de lo posible, promovera en su territorio las inversiones de inversores de la otra Parte Contratante Cada Parte Contratante admitira dichas inversiones de conformidad con sus leyes y reglamentos

2 Cuando una Parte Contratante haya admitido en su territorio una inversion concedera, de conformidad con sus leyes y reglamentos, los

permisos necesarios en relación con dicha inversión y con la ejecución de acuerdos de licencia y de contratos de asistencia técnica, comercial o administrativa. Cada Parte Contratante se esforzará por expedir las autorizaciones necesarias en relación con la actividad de consultores y de otro personal especializado de cualquier nacionalidad.

ARTÍCULO 3
PROTECCIÓN

1. Las inversiones realizadas por inversores de cada Parte Contratante en el territorio de la otra Parte Contratante recibirán un tratamiento justo y equitativo y disfrutarán de plena protección y seguridad.

2. Ninguna de las Partes Contratantes obstaculizará en modo alguno, mediante medidas injustificadas o discriminatorias, la gestión, mantenimiento, utilización, disfrute o enajenación de dichas inversiones. Cada Parte Contratante cumplirá todos los compromisos adquiridos por escrito en relación con las inversiones de los inversores de la otra Parte Contratante.

ARTÍCULO 4
TRATAMIENTO NACIONAL Y TRATAMIENTO DE NACIÓN MÁS FAVORECIDA

1. Cada Parte Contratante concederá en su territorio a las inversiones realizadas por inversores de la otra Parte Contratante un tratamiento no menos favorable que el otorgado a las inversiones realizadas por sus propios inversores o por inversores de cualquier tercer Estado, aplicándose el que resulte más favorable para el inversor en cuestión.

2. Cada Parte Contratante concederá en su territorio a los inversores de la otra Parte Contratante, por lo que respecta a la gestión, mantenimiento, utilización, disfrute o enajenación de sus inversiones, un tratamiento no menos favorable que el otorgado a sus propios inversores o a inversores de cualquier tercer Estado, aplicándose el que resulte más favorable para el inversor en cuestión.

3. El tratamiento concedido en virtud de los apartados 1 y 2 del presente artículo no se interpretará en el sentido de que se obligue a una Parte Contratante a hacer extensivo a los inversores de la otra Parte Contratante y a sus inversiones el beneficio de cualquier tratamiento, preferencia o privilegio

resultante de:

a) su pertenencia o asociación a cualquier zona de libre comercio, unión aduanera, económica o monetaria futura o ya existente o a otros acuerdos internacionales semejantes, incluidas otras formas de organización económica regional, o

b) cualquier acuerdo o arreglo internacional que se refiera total o principalmente a impuestos o cualquier legislación interna que se refiera total o principalmente a impuestos.

ARTÍCULO 5
EXPROPIACIÓN

1. Las inversiones de los inversores de cada una de las Partes Contratantes en el territorio de la otra Parte Contratante no podrán ser nacionalizadas, expropiadas o sometidas a medidas de efecto equivalente a la nacionalización o expropiación (en adelante denominadas "expropiación") salvo por causa de utilidad pública, con arreglo al debido procedimiento legal, de manera no discriminatoria y mediante el pago de una indemnización rápida, adecuada y efectiva.

2. Dicha indemnización corresponderá al valor de mercado que la inversión expropiada tuviera inmediatamente antes de la expropiación o de que la inminencia de la misma fuera de conocimiento público, según lo que ocurra antes (en lo sucesivo denominada "fecha de tasación").

3. Dicho valor de mercado se expresará en una moneda libremente convertible al tipo de cambio de mercado vigente para esa moneda en la fecha de tasación. La indemnización incluirá intereses a un tipo comercial establecido sobre la base del mercado para la moneda de tasación desde la fecha de la expropiación hasta la fecha del pago. La indemnización se pagará sin demora, será efectivamente realizable y libremente transferible.

4. El inversor afectado tendrá derecho, con arreglo a la legislación de la Parte Contratante que realice la expropiación, a que una autoridad judicial u otra autoridad competente e independiente de esa Parte Contratante revise con prontitud su caso, incluidos la tasación de su inversión y el pago de la indemnización, de conformidad con los principios establecidos en el presente artículo.

5. Cuando una Parte Contratante expropie los activos de una sociedad constituida de conformidad con la legislación vigente en cualquier parte de su propio territorio y en la que tengan participación inversores de la otra Parte Contratante, se asegurará de que se apliquen las disposiciones del presente artículo con el fin de garantizar una indemnización rápida, adecuada y efectiva respecto de su inversión a los inversores de la otra Parte Contratante que sean titulares de dichas participaciones.

ARTÍCULO 6
COMPENSACIÓN POR PÉRDIDAS

1. A los inversores de una Parte Contratante cuyas inversiones en el territorio de la otra Parte Contratante sufran pérdidas debidas a guerra u otro conflicto armado, estado de emergencia nacional, revolución, insurrección, disturbios civiles u otros acontecimientos similares, esta última Parte Contratante les concederá, a título de restitución, indemnización, compensación u otro arreglo, un tratamiento no menos favorable que el que esta última Parte Contratante conceda a sus propios inversores o a inversores de cualquier tercer Estado, aplicándose el tratamiento que resulte más favorable para el inversor afectado. Los pagos que se deriven de ello serán libremente transferibles.

2. No obstante lo dispuesto en el apartado 1, a los inversores de una Parte Contratante que, en cualquiera de las situaciones mencionadas en dicho apartado, sufran pérdidas en el territorio de la otra Parte Contratante como consecuencia de:

a) la requisa de su inversión o de parte de la misma por las fuerzas o autoridades de esta última; o

b) la destrucción de su inversión o de parte de la misma por las fuerzas o autoridades de esta última, sin que lo exigiera la necesidad de la situación,

esta última Parte Contratante les concederá una restitución o indemnización que en todo caso será rápida, adecuada y efectiva. Los pagos que se deriven de ello se realizarán sin demora y serán libremente transferibles.

ARTÍCULO 7
TRANSFERENCIAS

1. Cada Parte Contratante garantizará a los inversores de la otra Parte Contratante la libre transferencia de todos los pagos relacionados con sus inversiones. Dichas transferencias incluirán, en particular, aunque no exclusivamente:

a) el capital inicial y los importes adicionales utilizados para mantener y ampliar la inversión;
b) las rentas de la inversión, con arreglo a la definición del artículo 1;
c) los fondos en concepto de reembolso de préstamos relacionados con una inversión;
d) las indemnizaciones previstas en los artículos 5 y 6;
e) el producto de la venta o liquidación, total o parcial, de una inversión;
f) una cantidad adecuada de ingresos y otras remuneraciones del personal contratado del extranjero en relación con una inversión;
g) los pagos derivados de la solución de controversias.

2. Las transferencias a que se refiere el presente Acuerdo se realizarán sin demora, en una moneda libremente convertible y al tipo de cambio de mercado aplicable en la fecha de la transferencia.

ARTÍCULO 8
APLICACIÓN DE OTRAS DISPOSICIONES

1. Si la legislación de cualquiera de las Partes Contratantes o las obligaciones dimanantes del derecho internacional, ya existentes o que surjan posteriormente entre las Partes Contratantes además del presente Acuerdo, contienen normas, ya sean generales o específicas, en virtud de las cuales deba concederse a las inversiones realizadas por inversores de la otra Parte Contratante un tratamiento más favorable que el previsto en el presente Acuerdo, dichas normas prevalecerán sobre el presente Acuerdo en la medida en que sean más favorables.

2. Las condiciones más favorables que las del presente Acuerdo que una de las Partes Contratantes haya convenido con inversores de la otra Parte Contratante no se verán afectadas por el presente Acuerdo.

3. Nada de lo dispuesto en el presente Acuerdo afectará a las disposiciones establecidas mediante acuerdos internacionales en relación con los derechos de propiedad intelectual e industrial vigentes en la fecha de su firma.

4. Reconociendo el derecho de cada una de las Partes Contratantes a establecer sus propios niveles de protección medioambiental nacional y sus políticas y prioridades de desarrollo medioambiental, nada de lo dispuesto en el presente Acuerdo se interpretará en el sentido de que impida que las Partes Contratantes modifiquen o adopten medidas compatibles con el presente Acuerdo para garantizar que la actividad inversora se lleve a cabo teniendo en cuenta las preocupaciones medioambientales, siempre que dichas medidas no se apliquen de forma arbitraria o injustificable y no menoscaben la esencia de los derechos establecidos en el presente Acuerdo. Por consiguiente, cada Parte Contratante se esforzará por garantizar que las leyes establecen altos niveles de protección medioambiental y por seguir mejorando dichas leyes.

5. Las Partes Contratantes reconocen que es inadecuado fomentar la inversión en detrimento de las leyes medioambientales nacionales. Por lo tanto, cada Parte Contratante se esforzará por garantizar que no renuncia a dichas leyes ni establece excepciones a su aplicación, ni ofrece renunciar a ellas ni establecer dichas excepciones, con el fin de fomentar las inversiones en su territorio o alentar su mantenimiento o expansión.

ARTÍCULO 9
SUBROGACIÓN

En caso de que una Parte Contratante o su organismo designado realice un pago en virtud de una indemnización, garantía o contrato de seguro contra riesgos no comerciales en relación con una inversión efectuada por alguno de sus inversores en el territorio de la otra Parte Contratante, esta última reconocerá la cesión de cualquier derecho o crédito de dicho inversor a la primera Parte Contratante o a su organismo designado y el derecho de la primera Parte Contratante o de su organismo designado a ejercer, por subrogación, dicho derecho o crédito con el mismo alcance que dicho inversor. Esta subrogación hará posible que la primera Parte Contratante o su organismo designado sea beneficiario directo de cualquier pago en concepto de indemnización u otra compensación a que pueda tener derecho el inversor.

ARTÍCULO 10
SOLUCIÓN DE CONTROVERSIAS ENTRE LAS PARTES CONTRATANTES

1. Cualquier controversia entre las Partes Contratantes referente a la interpretación o aplicación del presente Acuerdo será resuelta, en la medida de lo posible, por conducto diplomático.

2. Si la controversia no pudiera resolverse de ese modo en el plazo de seis meses desde el inicio de las negociaciones, ésta será sometida, a petición de cualquiera de las dos Partes Contratantes, a un tribunal arbitral.

3. El tribunal arbitral se constituirá del siguiente modo: cada Parte Contratante designará a un árbitro y esos dos árbitros elegirán como presidente a un nacional de un tercer Estado. Los árbitros serán designados en el plazo de tres meses y el Presidente en el plazo de cinco meses desde la fecha en que cualquiera de las dos Partes Contratantes haya informado a la otra Parte Contratante de su intención de someter la controversia a un tribunal arbitral.

4. Si no se hubieran hecho las designaciones necesarias en los plazos fijados en el apartado 3 del presente artículo, cualquier Parte Contratante podrá instar, a falta de cualquier otro acuerdo, al Presidente de la Corte Internacional de Justicia a que realice las designaciones necesarias. Si el Presidente fuera nacional de alguna de las Partes Contratantes o no pudiera desempeñar dicha función por otras razones, se instará al Vicepresidente a que efectúe las designaciones necesarias. Si el Vicepresidente fuera nacional de una de las Partes Contratantes o tampoco pudiera desempeñar dicha función, se instará a efectuar las designaciones necesarias al miembro de la Corte Internacional de Justicia que le siga en antigüedad, que no sea nacional de ninguna de las Partes Contratantes.

5. El tribunal arbitral adoptará su decisión basándose en las disposiciones contenidas en el presente Acuerdo y en los principios generalmente aceptados del derecho internacional.

6. A menos que las Partes Contratantes decidan otra cosa, el tribunal arbitral establecerá su propio procedimiento.

7. El tribunal arbitral adoptará su decisión por mayoría de votos y la

misma será definitiva y vinculante para ambas Partes Contratantes.

8. Cada Parte Contratante correrá con los gastos de su propio árbitro y los relacionados con su representación en el procedimiento arbitral. Todos los demás gastos, incluidos los del Presidente, serán sufragados a partes iguales por las dos Partes Contratantes.

ARTÍCULO 11
CONTROVERSIAS ENTRE UNA PARTE CONTRATANTE E INVERSORES DE LA OTRA PARTE CONTRATANTE

1. Las controversias que puedan surgir entre un inversor de una Parte Contratante y la otra Parte Contratante relativas a una obligación impuesta a esta última por el presente Acuerdo en relación con una inversión de dicho inversor, serán notificadas por el inversor a la segunda Parte Contratante, en forma escrita. En la medida de lo posible, las partes interesadas se esforzarán por resolver dichas controversias de forma amistosa mediante negociaciones.

2. Si estas controversias no pudieran resolverse de forma amistosa en un plazo de seis meses a partir de la fecha de la notificación escrita mencionada en el apartado 1, podrán someterse, a elección del inversor:

- al tribunal competente de la Parte Contratante en cuyo territorio se haya efectuado la inversión; o
- a un tribunal de arbitraje *ad hoc* establecido según el Reglamento de Arbitraje de la Comisión de las Naciones Unidas para el Derecho Mercantil Internacional (UNCITRAL); o
- al Centro Internacional de Arreglo de Diferencias Relativas a Inversiones (CIADI) establecido en virtud del "Convenio sobre el arreglo de diferencias relativas a inversiones entre Estados y nacionales de otros Estados", abierto a la firma en Washington el 18 de marzo de 1965, en el caso de que ambas Partes Contratantes lleguen a ser miembros de dicho Convenio. Si una Parte Contratante que sea parte en la controversia no ha llegado a ser Estado Contratante del Convenio antes mencionado, la controversia se resolverá de conformidad con las normas del Mecanismo Complementario para la Administración de los Procedimientos de Conciliación, Arbitraje y de Determinación de Hechos del CIADI.

3 El arbitraje se basara en las disposiciones del presente Acuerdo, en el derecho nacional de la Parte Contratante en cuyo territorio se haya efectuado la inversion, incluidas las reglas relativas a los conflictos de leyes, y en las normas y principios generalmente aceptados del derecho internacional que sean de aplicacion

4 Una Parte Contratante no podra alegar como excepcion que el inversor ha recibido o va a recibir, en virtud de una garantía o de un contrato de seguro, una indemnizacion u otra compensacion por la totalidad o una parte de los daños en cuestion

5 Las decisiones arbitrales seran definitivas y vinculantes para las partes en la controversia Cada Parte Contratante se compromete a ejecutar las decisiones de conformidad con su legislacion nacional

ARTICULO 12
ÁMBITO DE APLICACIÓN

El presente Acuerdo sera aplicable a las inversiones realizadas, tanto antes como despues de su entrada en vigor, por inversores de cualquier Parte Contratante en el territorio de la otra Parte Contratante No obstante, el presente Acuerdo no se aplicara a las controversias que hayan surgido antes de su entrada en vigor

ARTICULO 13
ENMIENDAS

Toda disposicion del presente Acuerdo podra ser enmendada de comun acuerdo entre las Partes Contratantes Las enmiendas entraran en vigor en la fecha en que las Partes Contratantes se hayan notificado recíprocamente el cumplimiento de sus procedimientos legales respectivos

ARTICULO 14
ENTRADA EN VIGOR, DURACIÓN Y TERMINACIÓN

1 El presente Acuerdo entrara en vigor el primer dia del segundo mes a partir de la fecha de la ultima notificacion por la cual las Partes Contratantes se hayan comunicado mutuamente el cumplimiento de los procedimientos legales necesarios para la entrada en vigor de acuerdos internacionales

2 El presente Acuerdo permanecera en vigor por un periodo inicial de diez años Despues de la expiracion del periodo inicial de diez años, continuara en vigor de forma indefinida a menos que cualquier Parte Contratante notifique a la otra Parte Contratante por escrito su decision de terminar el Acuerdo La notificacion de la terminacion surtira efecto un año despues de la fecha de dicha notificacion

3 Con respecto a las inversiones efectuadas antes de la fecha de terminacion del presente Acuerdo, las disposiciones contenidas en los articulos 1 a 13 seguiran surtiendo efecto por un periodo de diez años a partir de la fecha de terminacion del mismo

EN FE DE LO CUAL, los plenipotenciarios respectivos firman el presente Acuerdo

HECHO por duplicado en Madrid, el 17 de diciembre de 2007, en español, arabe e ingles, siendo todos los textos igualmente autenticos En caso de divergencia, prevaleceria el texto ingles

POR EL REINO DE ESPAÑA	POR LA GRAN JAMAHIRIYA ARABE LIBIA POPULAR SOCIALISTA
Miguel Angel Moratinos Cuyaube Ministro de Asuntos Exteriores y de Cooperacion	Abdelrahman Mohamed Shalgam Secretario del Comite Popular General de Relaciones Exteriores y Cooperacion Internacional

[TRANSLATION – TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE KINGDOM OF SPAIN AND THE GREAT SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA ON THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Kingdom of Spain and the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, hereinafter referred to as "the Contracting Parties",

Desiring to intensify economic co-operation for the mutual benefit of both States,

Intending to create favourable conditions for investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Taking into account their shared concern for the environment, the Contracting Parties are in agreement that these objectives can be achieved without detriment to the measures of general application in the fields of health-care, security and the environment, and

Recognizing that the promotion and protection of investments by virtue of this Agreement will stimulate initiatives in this field,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. The term "investment" shall mean all kinds of assets invested by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the latter Contracting Party, including, in particular, but not exclusively, the following:

a) Movable and immovable property, as well as other real rights, such as mortgages, liens, pledges and similar rights;

b) Shares in and stocks and debentures of a company or any other form of participation in a company or commercial enterprise;

c) Claims to money or to any performance under a contract having an economic value and associated with an investment;

d) Industrial and intellectual property rights, technical knowledge (know-how) and goodwill;

e) Rights to undertake economic and commercial activities conferred by law or by virtue of a contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources.

Investments made in the territory of one Contracting Party by any company of that same Contracting Party but actually owned or controlled by investors of the other Contracting Party shall likewise be considered as investments of investors of the latter Contracting Party, provided that they have been made in accordance with the laws and regulations of the former Contracting Party.

No change in the form in which the assets are invested or reinvested shall affect their character as investments.

2. The term "investor" shall mean any national or any enterprise of one of the Contracting Parties that makes investments in the territory of the other Contracting Party:

a) The term "national" shall mean any natural person who is considered a national in accordance with the legislation of said Contracting Party;

b) The term "enterprise" shall mean any legal person or any other legal entity established or organised in accordance with the applicable legislation of that Contracting Party and which has its registered seat of business in the territory of that same Contracting Party, such as limited liability companies, general partnerships or trade associations.

3. The term "returns" shall mean the amounts yielded by an investment and shall include, in particular although not exclusively, profit, dividends, interest, capital gains, royalties and fees.

4. The term "territory" shall designate the land territory, internal waters and territorial sea of each Contracting Party, as well as the exclusive economic zone and the continental shelf that extend beyond the limits of the territorial sea of each of the Contracting Parties over which they have, or may have, jurisdiction and/or sovereign rights pursuant to international law.

5. The term “environmental legislation” shall mean the laws and regulations, or the provisions contained therein, in force with the Contracting Parties, the principal purpose of which is the protection of the environment or the prevention of risks pertaining to the lives or health of persons, animals or plants.

Article 2. Promotion and Admission of Investments

1. Each Contracting Party shall promote in its territory, as far as possible, the investments of investors of the other Contracting Party. Each Contracting Party shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.

2. When a Contracting Party shall have admitted an investment in its territory, it shall, in accordance with its laws and regulations, grant the necessary permits in connection with said investment and with the carrying out of licensing agreements and contracts for technical, commercial or administrative assistance. Each Contracting Party shall endeavour to issue the necessary authorizations concerning the activities of consultants and other specialised persons, regardless of nationality.

Article 3. Protection

1. Investments made by investors of each Contracting Party in the territory of the other Contracting Party shall be accorded fair and equitable treatment, and shall enjoy full protection and security.

2. Neither Contracting Party shall in any way impair by means of unjustified or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of said investments. Each Contracting Party shall fulfil all the commitments undertaken in writing with regard to the investments of investors of the other Contracting Party.

Article 4. National Treatment and Most Favoured Nation Treatment

1. Each Contracting Party shall accord, in its territory, to investments made by investors of the other Contracting Party a treatment no less favourable than that which it accords to the investments made by its own investors or by investors of any third State, whichever is more favourable to the investor in question.

2. Each Contracting Party shall accord, in its territory, to investors of the other Contracting Party, as regards the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investment, a treatment no less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favourable to the investor in question.

3. The treatment granted under paragraphs 1 and 2 of this Article shall not be construed as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and to their investments the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

a) Its membership of, or association with, any existing or future free trade zone, customs union, economic union, monetary union, or its membership of, or association with, other similar international agreements, including other forms of regional economic organisation, or

b) Any international agreement or arrangement that refers wholly or primarily to taxes or any domestic legislation that refers wholly or primarily to taxes.

Article 5. Expropriation

1. The investments of investors of each of the Contracting Parties in the territory of the other Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or subjected to measures having equivalent effect to nationalization or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation"), except in cases of public interest, in accordance with due process of law, on a non-discriminatory basis and against the payment of prompt, adequate and effective compensation.

2. Such compensation shall amount to the market value of the expropriated investment immediately before the expropriation or the impending expropriation became publicly known, whichever is the earlier (hereinafter referred to as the "valuation date").

3. Such market value shall be expressed in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing for that currency on the valuation date. Compensation shall include interest at a commercial rate established on a market basis for the currency of valuation from the date of expropriation until the date of payment. The compensation shall be paid without delay, be effectively realizable and freely transferable.

4. The investor affected shall have the right, in accordance with the law of the Contracting Party carrying out the expropriation, to a prompt review, by a judicial authority or other competent and independent authority of that Contracting Party, of his case, including the valuation of his investment and the payment of the compensation, in accordance with the principles set out in this Article.

5. Where a Contracting Party expropriates the assets of a company incorporated or constituted in accordance with the law in force in any part of its own territory, and in which investors of the other Contracting Party hold a stake or own shares, it shall ensure that the provisions of this Article are applied so as to guarantee prompt, adequate and effective compensation in respect of their investment to the investors of the other Contracting Party who are owners of said stakes or shares.

Article 6. Compensation for Losses

1. Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or to other armed conflict, state of national emergency, revolution, insurrection, civil disturbance or any other similar event, shall be accorded by the latter Contracting Party, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, a treatment no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favourable to the investor concerned. The resulting payments shall be freely transferable.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, investors of one Contracting Party who, in any of the situations referred to in that paragraph, suffer losses in the territory of the other Contracting Party as a consequence of:

a) The requisitioning of their investment or part thereof by the latter's forces or authorities; or

b) The destruction of their investment or part thereof by the latter's forces or authorities, which was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded by the latter Contracting Party restitution or compensation which in all cases shall be prompt, adequate and effective. Resulting payments shall be made without delay and shall be freely transferable.

Article 7. Transfers

1. Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of all payments relating to their investments. Such transfers shall include, in particular, though not exclusively:

a) The initial capital and additional amounts used to maintain or increase the investment;

b) Investment returns, as defined in Article 1;

c) Funds by way of repayment of loans related to an investment;

d) The compensations provided for under Articles 5 and 6;

e) Proceeds from the total or partial sale or liquidation of an investment;

f) An adequate amount of earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad in connection with an investment;

g) Payments arising out of the settlement of disputes.

2. The transfers to which this Agreement refers shall be made without delay in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing on the date of transfer.

Article 8. Application of Other Provisions

1. If the legislation of either of the Contracting Parties or obligations under international law, already existing or arising subsequently between the Contracting Parties in addition to this Agreement, contain regulations, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than that provided for by this Agreement, such regulations shall, to the extent that they are more favourable, prevail over this Agreement.

2. Terms more favourable than those of this Agreement that one of the Contracting Parties has agreed with investors of the other Contracting Party shall not be affected by this Agreement.

3. Nothing in this Agreement shall affect the provisions established by means of international agreements relating to industrial and intellectual property rights in force on the date of the signing of this Agreement.

4. Recognising the right of each of the Contracting Parties to establish its own levels of national environmental protection and environmental development priorities, nothing in this Agreement shall be interpreted in the sense of preventing the Contracting Parties from modifying or adopting measures compatible with this Agreement to guarantee that the investment activity is carried out taking into account environmental concerns, provided that said measures are not applied in an arbitrary or unjustifiable manner, and do not diminish the essence of the rights established in this Agreement. Therefore, each Contracting Party shall endeavour both to guarantee that laws establish high levels of environmental protection and to continue improving such laws.

5. The Contracting Parties recognise that it is inappropriate to promote investment to the detriment of the national environmental laws. Therefore each Contracting Party shall endeavour to guarantee that it does not renounce said laws nor establishes exceptions to their application, nor offers to renounce said laws nor to establish said exceptions, with the aim of promoting investments in its territory or to encourage them to remain or to expand.

Article 9. Subrogation

If one Contracting Party or its designated agency makes a payment under an indemnity, guarantee or contract of insurance against non-commercial risks given in respect of an investment made by any of its investors in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize the transfer of any right or claim of such investor to the former Contracting Party or its designated agency and the right of the for-

mer Contracting Party or its designated agency to exercise, by virtue of subrogation, such right or claim to the same extent as said investor. This subrogation shall make it possible for the former Contracting Party or its designated agency to be the direct beneficiary of any payment for indemnification or other compensation to which the investor could be entitled.

Article 10. Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. Any dispute between the Contracting Parties relative to the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled through diplomatic channels.

2. If it were not possible to settle the dispute in this way within six months from the start of the negotiations, it shall be submitted, at the request of either of the two Contracting Parties, to an arbitral tribunal.

3. The arbitral tribunal shall be constituted in the following manner: each Contracting Party shall appoint an arbitrator and those two arbitrators shall select as chairman a national of a third State. The arbitrators shall be appointed within three months and the chairman within five months from the date on which either of the Contracting Parties informed the other Contracting Party of its intention to submit the dispute to an arbitral tribunal.

4. If within the periods specified in Paragraph 3 of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the chairman of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the chairman is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging said function, the deputy chairman shall be invited to make the necessary appointments. If the deputy chairman is a national of either Contracting Party or if he too is prevented from discharging said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

5. The arbitral tribunal shall make its decision on the basis of the provisions contained in this Agreement and of the generally accepted principles of international law.

6. Unless the Contracting Parties decide otherwise, the arbitral tribunal shall establish its own procedure.

7. The arbitral tribunal shall reach its decision by a majority of votes and that decision shall be final and binding on both Contracting Parties.

8. Each Contracting Party shall bear the expenses of its own arbitrator and those connected with representing it in the arbitration proceedings. All the other expenses, including those of the chairman, shall be borne in equal parts by the two Contracting Parties.

Article 11. Disputes between One Contracting Party and Investors of the Other Contracting Party

1. Disputes that may arise between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party, relating to an obligation imposed upon the latter by this Agreement in respect of an investment of said investor, shall be notified in writing by the investor to the latter Contracting Party. As far as possible, the interested parties shall endeavour to settle these disputes amicably through negotiations.

2. If these disputes cannot be settled amicably within six months from the date of the written notification mentioned in Paragraph 1, the disputes may be submitted, at the choice of the investor, to:

- The competent court of the Contracting Party in whose territory the investment was made; or
- An ad hoc tribunal of arbitration established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL); or
- The International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID) set up under the "Convention on Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States", opened for signature at Washington on 18 March 1965, in the event that both Contracting Parties become members of said convention. If one Contracting Party that is a party in the dispute has not become a Contracting State of the aforementioned convention, then the dispute shall be resolved in accordance with the rules of the ICSID's Additional Facility for the Administration of Conciliation, Arbitration and Fact-Finding Proceedings.

3. The arbitration shall be based on the provisions of this Agreement, on the national law of the Contracting Party in whose territory the investment was made, including the rules relative to conflicts of law, and on the applicable rules and generally accepted principles of international law.

4. A Contracting Party shall not assert as an exception that indemnification or other compensation for all or part of the damages in question has been received or will be received by the investor pursuant to a guarantee or insurance contract.

5. The arbitration decisions shall be final and binding on the parties in the dispute. Each Contracting Party undertakes to execute the decisions in accordance with its national law.

Article 12. Scope of Application

1. This Agreement shall be applicable to investments made before or after its entry into force by investors of any Contracting Party in the territory of the other Contracting Party. However, this Agreement shall not apply to disputes that have arisen before its entry into force.

Article 13. Amendments

Any provision of this Agreement may be amended by mutual agreement between the Contracting Parties. The amendments shall enter into force on the date on which the Contracting Parties have notified each other that the respective legal procedures have been completed.

Article 14. Entry into Force, Duration and Termination

1. This Agreement shall enter into force on the first day of the second month from the date of the last notification by means of which the Contracting Parties informed each other that the respective legal procedures required for the entry into force of international agreements had been completed.

2. This Agreement shall remain in force for an initial period of ten years. Following the expiry of the initial ten-year period, it shall continue in force indefinitely unless either of the Contracting Parties notifies the other Contracting Party, in writing, of its decision to terminate the Agreement. The notification of termination shall take effect one year after the date of said notification.

3. With regard to investments made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions contained in Articles 1 to 13 shall continue to be effective for a period of ten years from the date of termination of the Agreement.

IN WITNESS WHEREOF, the respective plenipotentiaries sign this Agreement.

DONE in duplicate in Madrid, on 17 December 2007, in the Spanish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence, the English text shall prevail.

For the Kingdom of Spain:

MIGUEL ÁNGEL MORATINOS CUYAUBÉ
Minister of Foreign Affairs and Co-operation

For the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya:

ABDELRAHMAN MOHAMED SHALGAM
Secretary of the General People's Committee on Foreign Liaison
and International Co-operation

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE ROYAUME D'ESPAGNE ET LA GRANDE JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE POPULAIRE ET SOCIALISTE RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS

Le Royaume d'Espagne et la Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste, ci-après dénommés « les Parties contractantes »,

Désirant intensifier la coopération économique dans l'intérêt mutuel des deux États,

Envisageant de créer les conditions favorables aux investissements effectués par les investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Tenant compte des préoccupations environnementales communes, les Parties contractantes conviennent de réaliser ces objectifs sans mettre en cause les mesures d'application générales en matière de santé, de sécurité et d'environnement, et

Reconnaissant que la promotion et la protection desdits investissements en vertu du présent Accord stimuleront les initiatives dans ce domaine,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme « investissement » s'entend de tous les types d'actifs investis par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante, en conformité avec les lois et les règlements de cette autre Partie contractante, notamment les actifs suivants:

a) La propriété de biens meubles et immeubles, ainsi que tous les autres droits réels ou personnels tels que les hypothèques, droits de gages et droits similaires;

b) Les parts, actions et obligations d'une société ou toute autre forme de participation dans une société ou une entreprise commerciale;

c) Le droit à une créance financière ou toute autre forme de prestation, aux termes d'un contrat associé à un investissement, et qui présente une valeur financière et qui est associé à un investissement;

d) Droits de propriété industrielle et intellectuelle, procédés techniques, savoir-faire et fonds de commerce;

e) Droits à exercer des activités économiques et commerciales, accordés par la loi ou aux termes d'un contrat, y compris les concessions relatives à la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation de ressources naturelles.

Les investissements faits sur le territoire d'une Partie contractante par une personne morale de la même Partie contractante mais possédée ou contrôlée par des investisseurs de l'autre Partie contractante, sont de même considérés comme des investissements réali-

sés par des investisseurs de cette autre Partie contractante s'ils ont été réalisés conformément à la législation et à la réglementation de la Partie contractante citée en premier.

Aucune modification de la forme sous laquelle les actifs sont investis ou réinvestis n'altère leur caractère d'investissement.

2. Le terme « investisseur » s'entend de tout national ou de toute entreprise de l'une des Parties contractantes qui réalise des investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante :

a) Le terme « national » s'entend de toute personne physique considérée comme ressortissante en vertu de la législation de ladite Partie contractante;

b) Le terme « entreprise » s'entend de toute personne morale ou autre entité juridique constituée ou établie selon la législation de ladite Partie contractante, et qui a son siège social sur le territoire de cette même Partie contractante, comme les sociétés anonymes, les sociétés en nom collectif ou les associations commerciales.

3. Le terme « rendement » s'entend des montants rapportés par un investissement et notamment mais non exclusivement, les bénéfices, dividendes, intérêts, plus-values, redevances et honoraires.

4. Le terme « territoire » s'entend du territoire terrestre, des eaux intérieures et de la mer territoriale de chacune des Parties contractantes, ainsi que de la zone économique exclusive et du plateau continental qui s'étend au-delà de la mer territoriale de chacune des Parties contractantes et sur lesquels celles-ci exercent ou peuvent exercer leur compétence et/ou leurs droits souverains, conformément au droit international.

5. Le terme « législation environnementale » s'entend des lois et règlements, ou de leurs dispositions, en vigueur sur le territoire des Parties contractantes, dont l'objectif principal est la protection de l'environnement ou la prévention des menaces à la vie ou la santé des personnes, des animaux ou des plantes.

Article 2. Promotion et admission des investissements

1. Chaque Partie contractante favorise, dans toute la mesure du possible, les investissements sur son territoire des investisseurs de l'autre Partie contractante et les admet, conformément aux dispositions de ses lois et règlements.

2. Lorsqu'une Partie contractante a admis un investissement sur son territoire, elle accorde, en conformité avec les dispositions de ses lois et règlements, les autorisations nécessaires en rapport avec ledit investissement et avec l'exécution des contrats de licence et des contrats d'assistance technique, commerciale ou administrative. Chaque Partie contractante s'efforce de délivrer les autorisations nécessaires concernant les activités des consultants et autres personnes qualifiées, sans distinction de nationalité.

Article 3. Protection

1. Les investissements réalisés par des investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante bénéficient d'un traitement honnête et équitable et jouissent d'une protection et d'une sécurité totales.

2. Aucune des Parties contractantes ne gêne, par des mesures déraisonnables ou discriminatoires, la gestion, le fonctionnement, l'utilisation, la jouissance ou la liquidation des investissements concernés. Chaque Partie contractante respecte toute obligation contractuelle qu'elle peut avoir acceptée par écrit en ce qui concerne les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante.

Article 4. Traitement national et Traitement de la nation la plus favorisée

1. Chaque Partie contractante accorde aux investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement aussi favorable que celui qu'elle accorde aux investissements effectués, soit par ses propres investisseurs, soit par des investisseurs d'un État tiers, selon celui qui est le plus favorable à l'investisseur concerné.

2. Chacune des Parties contractantes accorde, sur son territoire, aux investisseurs de l'autre Partie contractante, s'agissant de la gestion, du fonctionnement, de l'utilisation, de la jouissance ou de l'aliénation de leurs investissements, un traitement qui n'est pas moins favorable que celui qui est accordé, soit à ses propres investisseurs, soit aux investisseurs d'un État tiers, selon celui qui est le plus favorable à l'investisseur concerné.

3. Le traitement accordé en application des paragraphes 1 et 2 du présent article ne saurait être interprété comme obligeant une Partie contractante à étendre aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements les avantages d'un traitement, d'une préférence ou d'un privilège résultant de :

a) Son appartenance ou son association à une zone de libre-échange, union douanière, économique ou monétaire futures ou existantes ou à d'autres accords internationaux semblables, y compris d'autres formes d'intégration économique régionale; ou

b) Tout accord ou arrangement international se référant en totalité ou principalement aux impôts, ou toute autre législation interne se référant en totalité ou principalement aux impôts.

Article 5. Expropriation

1. Les investissements effectués par les investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante ne peuvent faire l'objet d'aucune mesure d'expropriation, de nationalisation ou de toute autre mesure ayant un effet équivalent à une nationalisation ou à une expropriation (ci-après dénommée « expropriation »), sauf pour des motifs d'intérêt public, selon les procédures dûment établies par la loi, de manière non discriminatoire et sous réserve du paiement rapide d'une indemnité adéquate et effective.

2. Ladite indemnité doit correspondre à la juste valeur marchande qu'avait l'investissement exproprié immédiatement avant l'expropriation, ou avant la date à laquelle son imminence a été publiquement connue, selon la plus précoce des deux dates (ci-après dénommée « date d'évaluation »).

3. Ladite valeur marchande est exprimée dans une monnaie librement convertible, au taux de change en vigueur sur le marché pour cette monnaie à la date d'évaluation.

L'indemnité comprend les intérêts, calculés à un taux commercial établi sur la base du marché pour la monnaie d'évaluation, pour la période allant de la date de l'expropriation à celle du paiement. L'indemnité doit être payée sans délai et doit être effectivement réalisable et librement transférable.

4. L'investisseur concerné a le droit, aux termes des lois de la Partie contractante qui procède à l'expropriation, d'exiger que l'autorité judiciaire ou une autre autorité compétente et indépendante de ladite Partie contractante examine promptement son cas et, entre autres, l'évaluation de son investissement et le paiement de l'indemnité, en conformité avec les principes établis au présent article.

5. Lorsqu'une Partie contractante exproprie les actifs d'une entreprise constituée conformément aux lois en vigueur dans une partie de son territoire et dont des investisseurs de l'autre Partie contractante détiennent des parts, celle-ci veille à ce que les dispositions du présent article soient appliquées de manière à garantir aux investisseurs de l'autre Partie contractante qui détiennent lesdites parts, une indemnisation rapide, adéquate et effective de leur investissement.

Article 6. Indemnisation des pertes

1. Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante subissent des pertes du fait d'une guerre, d'un conflit armé, d'un état d'urgence national, d'une révolution, d'une insurrection, d'émeutes civiles ou autres événements similaires, se voient accorder par l'autre Partie contractante, en matière de restitution, d'indemnisation, de compensation ou d'autre règlement, un traitement aussi favorable que celui que cette autre Partie contractante accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un État tiers, selon celui qui est le plus favorable à l'investisseur concerné. Ces paiements sont librement transférables.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1 du présent article, un investisseur d'une Partie contractante qui subit sur le territoire de l'autre Partie contractante, dans l'une des situations mentionnées audit paragraphe, des pertes résultant de :

a) La réquisition de tout ou partie de son investissement par les forces ou les autorités de cette autre Partie contractante; ou

b) La destruction de tout ou partie de son investissement par les forces ou les autorités de cette autre Partie contractante, sans que la situation l'exige,

reçoit de cette autre Partie contractante une restitution ou une indemnité qui doit en tout cas être rapide, adéquate et effective. Les paiements qui en découlent sont effectués sans délai et sont librement transférables.

Article 7. Transferts

1. Chaque Partie contractante garantit aux investisseurs de l'autre Partie contractante le libre transfert de tous les paiements relatifs à leurs investissements. Lesdits paiements comprennent en particulier, mais non exclusivement :

a) Le capital de départ et tout capital additionnel utilisés pour le maintien et l'expansion d'un investissement;

b) Le rendement des investissements, tel qu'il est défini à l'article premier;

c) Les sommes destinées à l'amortissement des prêts relatifs à un investissement;

d) Les indemnités prévues aux articles 5 et 6;

e) Le produit de la cession ou de la liquidation de tout ou partie de l'investissement;

f) Un montant adéquat de gains et autres rémunérations du personnel engagé de l'étranger en rapport avec un investissement;

g) Les paiements résultant du règlement d'un différend.

2. Les transferts visés au présent article sont effectués rapidement dans une devise librement convertible et au taux de change applicable sur le marché à la date du transfert.

Article 8. Application d'autres dispositions

1. Si la législation de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou les obligations de droit international, qui existent actuellement ou qui pourront être établies par la suite entre les Parties contractantes outre le présent Accord, contiennent des règles, générales ou spécifiques, octroyant aux investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui prévu par le présent Accord, lesdites règles l'emportent dans la mesure où elles sont plus favorables.

2. Les conditions plus favorables que celles prévues dans le présent Accord, qui seraient accordées par une des Parties contractantes aux investisseurs de l'autre Partie contractante, ne sont pas affectées par le présent Accord.

3. Aucune des dispositions du présent Accord ne déroge à celles fixées par les accords internationaux relatifs aux droits de propriété industrielle et intellectuelle en vigueur au moment de sa signature.

4. Reconnaissant le droit de chacune des Parties contractantes d'établir leurs propres niveaux de protection de l'environnement national et leurs politiques et priorités de développement environnemental, aucune des dispositions du présent Accord ne peut être interprétée comme empêchant les Parties contractantes de modifier ou d'adopter des mesures compatibles avec le présent Accord pour garantir que les activités d'investissement soient réalisées en tenant compte des préoccupations environnementales, à condition que lesdites mesures ne soient pas appliquées de manière arbitraire ou injustifiable et qu'elles ne remettent pas en cause l'essence des droits prévus par le présent Accord. Ainsi, chacune des Parties contractantes s'efforce de garantir que les lois établissent des niveaux de protection environnementale élevés et de continuer à améliorer lesdites lois.

5. Les Parties contractantes reconnaissent qu'il est inadéquat d'encourager l'investissement au détriment des lois environnementales nationales. Ainsi, chacune des Parties contractantes s'efforce de garantir qu'elle ne renonce pas ou n'offre pas de renoncer auxdites lois et de prévoir d'exception à leur application afin de promouvoir les investissements sur son territoire ou de favoriser leur maintien ou leur expansion.

Article 9. Subrogation

Si l'une des Parties contractantes, ou l'entité qu'elle a désignée, effectue un paiement à titre d'indemnisation ou en vertu d'une garantie ou d'une police d'assurance couvrant les risques non commerciaux en rapport avec un investissement effectué par l'un de ses investisseurs sur le territoire de l'autre Partie contractante, cette autre Partie contractante reconnaît le transfert de tous les droits ou titres dudit investisseur à la première Partie contractante, ou à l'entité qu'elle a désignée, ainsi que le droit de la première Partie contractante, ou à l'entité qu'elle a désignée, d'exercer, au titre de cette subrogation, lesdits droits ou titres de la même manière que le premier investisseur. Ladite subrogation permet à la première Partie contractante, ou à l'entité qu'elle a désignée, de bénéficier directement des paiements d'indemnité de tous ordres auxquels l'investisseur pouvait avoir droit.

Article 10. Règlement des différends entre les Parties contractantes

1. Tout différend s'élevant entre les Parties contractantes en rapport avec l'interprétation ou l'application du présent Accord est résolu autant que possible par la voie diplomatique.

2. S'il ne peut être résolu ainsi dans les six mois qui suivent l'ouverture des négociations, le différend est soumis à un tribunal arbitral, à la demande de l'une ou l'autre des deux Parties contractantes.

3. Le tribunal arbitral est constitué pour chaque cas de la façon suivante : chaque Partie contractante désigne un membre du tribunal et ces deux arbitres choisissent un ressortissant d'un pays tiers en tant que Président du tribunal. Les arbitres sont désignés dans les trois mois et le Président dans les cinq mois qui suivent la date à laquelle l'une des Parties a informé l'autre de son intention de soumettre le différend à un tribunal arbitral.

4. Si les nominations nécessaires ne sont pas faites dans les délais prévus au paragraphe 3 du présent article, l'une ou l'autre Partie contractante peut, en l'absence de tout autre accord, inviter le Président de la Cour internationale de justice à procéder aux nominations nécessaires. Si le Président est un ressortissant de l'une des Parties contractantes ou s'il est autrement empêché, le Vice-Président est invité à procéder aux désignations nécessaires.

Si le Vice-Président est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, ou s'il est lui aussi empêché, le doyen des juges de la Cour, qui n'est ressortissant d'aucune des Parties contractantes, est invité à procéder aux nominations voulues.

5. Le tribunal arbitral tranche le différend en se fondant sur les dispositions du présent Accord ainsi que sur les principes universellement reconnus du droit international.

6. À moins que les Parties contractantes n'en décident autrement, le tribunal arbitral arrête son propre règlement.

7. Le tribunal arbitral se prononce à la majorité simple des voix, sa décision est sans appel et contraignante pour les deux Parties contractantes.

8. Chaque Partie contractante prend en charge les frais de l'arbitre qu'elle a nommé et les coûts de sa représentation à l'arbitrage. Tous les autres coûts, y compris les frais du Président, sont pris en charge, à parts égales, par les deux Parties contractantes.

Article 11. Différends entre une Partie contractante et des investisseurs de l'autre Partie contractante

1. Tout différend pouvant survenir entre un investisseur de l'une des Parties contractantes et l'autre Partie contractante relatif à une obligation imposée à cette autre Partie contractante au titre du présent Accord suite à un investissement dudit investisseur, doit être notifié par écrit par l'investisseur à l'autre Partie contractante. Les parties au différend s'efforcent autant que possible de régler celui-ci à l'amiable par le biais de négociations.

2. Si le différend ne peut être réglé à l'amiable dans les six mois qui suivent la date de la notification écrite dont il est question au paragraphe 1, l'investisseur peut soumettre le différend, à sa discrétion :

- À la juridiction compétente de la Partie contractante, sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué; ou
- À un tribunal arbitral ad hoc, constitué conformément aux termes du Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI); ou
- Au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI) créé en vertu de la « Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre État et ressortissants d'autres États », ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965, si les deux Parties contractantes sont parties à ladite Convention. Dans le cas où l'une des Parties contractantes impliquée dans le différend ne serait pas partie à la Convention précédemment citée, le différend est résolu conformément aux règles du Mécanisme complémentaire pour l'administration des procédures de conciliation, d'arbitrage et de détermination des faits du CIRDI.

3. L'arbitrage est fondé sur les dispositions du présent Accord, la législation nationale de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué, y compris les règles relatives aux conflits de lois, et les règles et principes universellement reconnus du droit international qui s'appliquent en la matière.

4. Une Partie contractante ne peut invoquer comme exception le fait que l'investisseur a reçu ou va recevoir, en application d'une garantie ou police d'assurance, une indemnité ou autre compensation pour tout ou partie des dommages en jeu.

5. La sentence arbitrale est sans appel et contraignante pour les deux parties au différend. Chaque Partie contractante s'engage à exécuter la sentence arbitrale en conformité avec sa législation nationale.

Article 12. Champ d'application

Le présent Accord s'applique aux investissements effectués, avant ou après son entrée en vigueur, par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante. Toutefois, il ne s'applique pas aux cas de différends soulevés avant son entrée en vigueur.

Article 13. Amendements

Toutes les dispositions du présent Accord peuvent être amendées d'un commun accord entre les Parties contractantes. Les amendements entrent en vigueur à la date à laquelle les Parties contractantes se sont notifié réciproquement l'accomplissement de leurs procédures légales respectives.

Article 14. Entrée en vigueur, durée et dénonciation

1. Le présent Accord entre en vigueur le premier jour du deuxième mois suivant la date de la dernière notification par laquelle les Parties contractantes se sont communiqué réciproquement l'accomplissement des procédures constitutionnelles requises pour l'entrée en vigueur des accords internationaux.

2. Le présent Accord reste en vigueur pendant une période initiale de dix ans. Après l'expiration de la période initiale de dix ans, il restera ensuite en vigueur pour une période indéfinie à moins que l'une des Parties contractantes notifie à l'autre Partie, par écrit, sa décision de le dénoncer. La dénonciation entrera en vigueur un an après la date de ladite notification.

3. S'agissant des investissements effectués avant la date d'expiration du présent Accord, les dispositions des articles 1 à 13 du présent Accord continueront de produire leurs effets pendant une nouvelle période de dix ans à compter de la date de cette expiration.

EN FOI DE QUOI, les plénipotentiaires respectifs ont signé le présent Accord.

FAIT en double exemplaire à Madrid le 17 décembre 2007, en langues espagnole, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaut.

Pour le Royaume d'Espagne :

MIGUEL ÁNGEL MORATINOS CUYAUBÉ
Ministre des affaires étrangères et de la coopération

Pour la Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste :

ABDELRAHMAN MOHAMED SHALGAM
Secrétaire du Comité populaire général des relations extérieures et de la coopération internationale